

الفصل الثالث

—

نظريات العقد الاجتماعي

I - توماس هوبس (١٥٨٨ - ١٦٧٩) Thomas Hobbes

١. حياته:

ولد توماس هوبس في بريطانيا عام ١٥٨٨ في الشهر السابع، حيث ساهم الرعب الذي أصاب والدته، على اثر سريان أخبار في إنكلترا حول مراهضة ملك إسبانيا قبالة شواطئ الجزيرة للإطاحة بإيزابيل ملكة بريطانيا المهترقة، في ولادته المبكرة. فطبتعت شخصيته بالخوف والتردد، أحد ابرز الاسباب التي منحته ذكاءً خارقاً. وفي سنة ولادته كان الصراع الكاثوليكي البروتستانتى قد وصل إلى أقصى درجاته. وكذلك فقد عايش حربيين أهليتين (١٦٤٢ - ١٦٤٦ و ١٦٤٨)، ورافق مرحلة قيام الجمهورية في بريطانيا بعد قطع رأس الملك شارل الأول. في ظلّ هذه الأحداث المأساوية التي كانت تعيشها بريطانيا، وقناعته الراسخة حول طبيعة الإنسان الماكرة وانهيار العادات، وشعوره بخطر الحرب الأهلية يقترب، تملكه الخوف من ملاحظته بسبب كتابه السياسي (Decorpore politico)، فهرب الى فرنسا وبقي فيها حوالي احدى عشرة سنة. وخلال نفيه الإرادي تعلّم ودرس والتقى بكبار مفكري عصره، وأبرزهم دكارت.

درّس هوبس الرياضيات بين الأعوام (١٦٤٦ - ١٦٤٨) لولي العهد شارل الثاني، وأصدر كتابه (المواطن أو "Du citoyen" "Decive") وهو كتاب الفلسفة المدنية أي السياسية. وبدأ يحضّر لكتابه (Leviathan) الذي يشكّل عصاره أفكاره السياسيّة وجوهر فلسفته السياسيّة. وكي يتمكّن من كتابة هذا المؤلف، تعمق بالفلسفة، فقرأ " Euclide"، فيلسوف الرياضيات، الذي وضع نظرية صارمة وعلمية لشرح الكون والحياة والعالم بكل أشكاله المادية والأخلاقية وحتى السياسية، معتبراً أن هناك تشابهاً بين العالم المادي والعالم الأخلاقي والسياسي، متخذاً من هذه الفكرة منطلقاً لنظريته.

¹ Chevalier, Op. Cit., pp. 44-45.

إن محور فكر هوبس الأساسي لا يمرّ بأرسطو وأفلاطون بل هو فكر عقلاني ومادي إذ يركز على ديموقراتوس وأبيكورو والسفسطائيين اليونانيين أعداء سقراط. كما تأثر أيضاً باكتشاف (Galillée) العلمي. ويعلق جان جاك شوفالييه على نمط كتابات هوبس قائلاً: "إن هوبس هو أول الفلاسفة الوضعيين، فقد كتب وحلّل حياة الناس بأسلوب علميّ قرنين قبل ان يضع " أوغست كونت" (Auguste Comte) نظريته الوضعية".²

وفي عام ١٦٥١ ظهر كتاب الدولة أو (Léviathan)، الذي يمكن اعتباره خلاصة فلسفة هوبس، وثمره صرامته الفكرية وقدراته العقلية. فهو مهندس ميكانيك، مهووس بالسلام، ومتعطش له. وعلى الرغم من وجود بعض الأفكار التي تعكس فكر القرون الوسطى فإن كتاب الدولة يتضمّن خطأً فكرياً مترابطاً، حيث اعتبره غراهام (Graham) "أحد أناجيل بريطانيا، خلاق وفريد، وكنز الحكمة الأخلاقية والسياسية"، كما اعتبره أوكسهوت (Oakeshot) "من أعظم ما كتب، والرائعة الوحيدة في الفلسفة السياسية المكتوبة بالإنكليزية..".

٢. الظروف العامة والشخصية لوضع الكتاب.

يشكّل مؤلف الدولة " Léviathan " أو الشيء العام (commonwealth) أو الرجل المصطنع، خلاصة فكر توماس هوبس، وهو أهم ما كتب في الفلسفة السياسية، وفيه صاغ الكاتب أسس العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة المعاصرة. عوامل عدّة ساهمت في وضع هذا الكتاب، منها عوامل نفسية، وأبرزها شخصية الكاتب وموقفه من الناس عامةً ونظرته التشاؤمية للطبيعة البشرية، وعوامل خارجية أي الظروف والمناخات التي كانت تعيشها أوروبا في تلك الحقبة. أما أبرز العوامل الخارجية فهي:

- *قيام ثورة Cromwell في بريطانيا وإعلان الجمهورية وما رافقها من أحداث.
- * الحروب والأزمات التي كانت تعيشها بريطانيا.
- * الصراع على السلطة بين البروتستانت والكاثوليك، لأن كلاً منهما يريد الإستئثار بكل السلطة.

وأبرز العوامل النفسية هي:

- * فكر هوبس الفذ وذكاؤه الذي مكّنه من تصور المشكلة والحلّ في آنٍ.
- * شخصيته القلقة وإحساسه الدائم بالخوف.
- * محبته للسلام وسعيه لإحلاله بين الناس.

² Chevalier, Op. Cit., p. 46.

٣ . كتاب الدولة " Léviathan " ٣

أ . معنى كلمة " Léviathan " ورمزيتها.

إن عبارة " Léviathan " مستمدة من أسطورة يسردها العهد القديم وهي كناية عن وحش عملاق يمتلك قدرة وسلطاناً على الأرض يعلو فوق الكل ولا يوجد سلطان موازٍ لسلطانه. يُظهر الرسم على الغلاف عملاقاً كبيراً واقفاً خلف الجبال مظهراً نصفه الأعلى وأمامه حقول وغابة ومدينة كبيرة. يتألف جسده من أفراد يؤلفون تكتلات بشرية مترابطة. يمسك بيده اليمنى سيفاً هو رمز سلطة الدولة المدنية، وبيده اليسرى عصا الاسقف وهي رمز للسلطة الدينية. بالإضافة الى رموز دينية ومدنية تزين الكتاب مثال قلعة مقابل الكنيسة، تاج مقابل قولنصة.

هذا العملاق هو من نتاج الانسان. يتمتع بقدرات كبيرة تفوق قدرات الإنسان وذلك لحمايته وتأمين راحته والدفاع عنه. السيادة هي روحه الاصطناعية التي تمنح الحياة للجسم بأكمله وتمكنه من التحرك. الثواب والعقاب هما أعصابه... ترف الأفراد وثروتهم هي قوته، رجاء الشعب هو وظيفته، العدالة والقوانين هي حكمته وعقله وإرادته الإصطناعية، التوافق هو صحته، الفتنة هي مرضه، والحرب الأهلية هي موته. نستخلص من هذه المقدمة أن هوبس اعتبر المجتمع عملية رياضية وشبكة من الأسباب والنتائج. فقد انطلق في مقارنته للدولة من الحاجة لوجودها، باعتبارها ثمرة مجهوده الفكري. تصوّر هذا الكيان غير الموجود في الواقع ومنحه روحاً اصطناعية، بمعنى أنها ليست بشرية.

ب . مضمون الكتاب: الدولة أو (Léviathan)

سعى هوبس في كتابه إلى وصف حالة الانسان في الطبيعة، ومحاولته للخروج منها وإيجاد حلّ يجنبه الصراع والاقنتال مع الآخر والعيش بسلام وهدوء.. لذلك فقد عمد الكاتب الى وصف المشكلة في المرحلة الاولى ثم اقتراح الحلّ في المرحلة اللاحقة. وقد بنى هوبس موقفه على نظريته المتشائمة للطبيعة البشرية واقتناعه بعدائية الانسان وقسوته، وهذا ما يؤدي الى زعزعة استقراره، لذلك كان لابد من إيجاد حلّ.

اولاً وصف المشكلة:

³ Chevalier, Op. Cit., pp. 48-52.

يقول هوبس "في حالة الطبيعة يعيش الناس حالة من القلق الدائم والخوف من العنف. فهم يخشون الموت في أية لحظة، يعيشون دون حماية ودون أمان باستثناء ما توفره لهم قوتهم الخاصة وعبقريتهم". فالإنسان هو ذئب بالنسبة لأخيه الإنسان، كما أنه لا توجد قوانين في هذا العالم، ولإمكانة للأفكار حول العدالة والظلم. وما يميّز وجود الإنسان، بحسب هوبس، يمكن تلخيصه كما يلي: "الوحدة، العمل مجاناً دون بدل، الألم، فحياة الإنسان قصيرة وشبه حيوانية، وهي تتبدل بتأثير من غريزة البقاء".

أ) نظرة هوبس المتشائمة للطبيعة البشرية (نص ص ٩٠):

أن الإنسان بنظر هوبس هو سيء وماكر وأنانى ومدّع وحسود وعنيف. هو ذئب بالنسبة للإنسان الآخر.. هذه الصفات تجعله ميالاً إلى الصراعات والنزاعات. وعندما يترك الفرد على سجيته يغرق المجتمع في الفوضى والحرب. هذه الصفات التي يطلقها هوبس على الإنسان تقربه من نظرة مكيفيل المتشائمة للطبيعة البشرية.

ب) تلاقى الناس في مرحلة ما قبل الدولة: حالة الصراع (نص ص ٩٢):

ترتكز نظرية هوبس على وضع الإنسان في حالته البدائية (état primitif) ويقصد بالحالة البدائية حالة الإنسان في الطبيعة (état de nature) قبل أن يشكّل مجتمعاً منتظماً وقبل أن يخضع للسلطة السياسية. وهذه الحالة الطبيعية التي يتناولها هوبس في مؤلفه هي مقارنة محض فلسفية، لقد وضع هوبس تصوراً مادياً لحالة الإنسان وذلك كي يتسنى للقارىء فهم أسس الطبيعة البشرية وجذورها. **إن وجود الإنسان في حالة الطبيعة ← يؤدي إلى الحروب والقتال الواحد ضد الآخر.** ← وحده مشروع سياسي سلطوي قادر على مواجهة هذا الخطر (الفوضى والحرب)، والحدّ من أهواء البشر.

ينطلق هوبس في نظريته من مسلمة، وهي أن البشر متساوون في الطبيعة. ماذا يعني هذا؟

١- لكل الناس الحق في كل شيء ← المساواة. فالناس، وبحسب هوبس، متساوون في الطبيعة

← لهم الحق في كل شيء بالتساوي ولهم الحق بالحصول على كل شيء بالتساوي، أي:

الوظائف والأشياء الحسنة وفرص العمل... (ما يؤدي إلى حالة نزاع وصراع.

٢- للناس الرغبات نفسها ← لديهم الأمل بتحقيق هذه الرغبات بوسائلهم الخاصة.

٣- كل البشر مدفوعون بالرغبة ذاتها، يؤمنون أن لديهم القدرة على إقرار ما هو صالح لأجلهم.

٤- لكلّ البشر رغبة في أن تكون حياتهم ممتعة وأن يتمتعوا بالإمكانيات التي يتمتع بها

الآخرون.

٥- ليس بإمكان كل الناس تحقيق آمالهم وذلك بسبب تفاوت القدرات الجسدية والعقلية، حتى أن أكثر الناس ذكاءً وأفضلهم غير قادرين على تحقيق كل رغباتهم والحصول على كل ما يتمنونه؟! . والسبب ← المساواة في فرصة الحصول على كل شيء
✓ تفاوت قدرات البشر.

ويشرح الحالة: "رجلان لديهما الرغبة ذاتها فإذا لم يتمكنوا من إشباعها بالتساوي ← يصبحان عدوين ← كل يسعى لتدمير الآخر أو إخضاعه للتمتع بمفرده.

*هناك ثلاث حالات أساسية تحث الفرد على النزاع:

. المنافسة (Rivalité)

. عدم الثقة (méfiance)

. الكبرياء (fierté)

هذه الصفات تدفع الإنسان باستمرار إلى "المبادرة بالاعتداء"، ورفع نسبة الفائدة التي يجنيها من جزاء توسيع السيطرة، وذلك بهدف تعزيز وضعه وأمنه وسمعته.

ثانياً) محاولة تخطي الصراع واقتراح الحلّ (نصّ ص ٩٤):

بالنسبة لهوبس، إن قلق الإنسان بسبب أمنه هو الذي ساعده على التخلص من الحالة التي كان يعيشها. وبالتالي، فإن البشر الراغبين في حماية أنفسهم من العنف والعيش بسلام ليس أمامهم سوى حلّ واحد وهو الخروج من حالة الطبيعة وخلق سلطة مشتركة قوية بما يكفي لحمايتهم من الظلم والأضرار التي يتسبب فيها أحدهم للآخر. ويتجلى هذا الحلّ في شكل عقد أي اتفاق بين الافراد حول سلطة مشتركة، ويكون من مهام هذا العقد حماية الناس والمحافظة على سلامتهم.

إن العقد هو هذه اللحظة التي تخلى فيها الناس بكل حرية عن كل سلطتهم وكل قوتهم ومنحوها للسيد. بمعنى آخر أنه العمل الذي تخلى من خلاله الأفراد بإرادتهم عن حكم أنفسهم بأنفسهم واستبدلوا حريتهم الطبيعية بالأمن الاجتماعي وضمانة السلام. وبذلك يكون هوبس قد وضع الإنسان في أساس السلطة الاجتماعية. وبالتالي، فإن هذه السلطة لم تفرض على الناس ولكنها من صنعهم. وبذلك يكون المجتمع ثمرة لعمل من الصنع البشري. هذا العقد الإختياري هو نفسه العقد الاجتماعي. وهو ميثاق يُبرم بين الأفراد بحيث يتنازل كل فرد عن الحق الطبيعي المطلق، الذي يملكه كل فرد، في كل شيء، إلى شخص ثالث بعقد يتم بين كل فرد وكل فرد. هذا هو العمل الذي يحول الناس الطبيعيين إلى مجتمع سياسي، بحيث تحلّ إرادة هذا الشخص الثالث الوحيد محلّ إرادة الكل وتمثلهم جميعاً.

إن جوهر العقد الاجتماعي والغاية من وجود المجتمع عند هوبس يفترضان أن تكون السلطة الاجتماعية سلطة مطلقة. فالأفراد الطبيعيون عندما تخلى كل منهم عن حقه المطلق في كل شيء لمصلحة الحاكم، كان قد تخلى عنه نهائياً ومطلقاً وبدون ذلك فإن حالة الحرب الطبيعية ستستمر بين البشر. فالبشر بتخليهم النهائي والمطلق كانوا قد جردوا أنفسهم وبارادتهم من حرية إبداء الرأي في الخير والشر، وفي ما هو عدل وما هو ظلم. وتعهدوا بأن يروا الخير والعدل في ما يأمر به الحاكم مالك السيادة، والشر والظلم في ما يحظره.

في الخلاصة، إن لجوء هوبس الى العقد لتبرير سلطة السيد المطلقة، هي خطوة جريئة وذلك لعدة أسباب:

- تخليه عن الخطاب القديم التقليدي القائم على تفوق الملك، وذلك أن فكرة إنشاء المجتمع على أساس تعاقدية وعلى أساس اتفاق بين أفرادها تعارض المفهوم الذي كان سائداً حول تكوين العالم القائم بشكل أساسي على سلطان الله والطبيعة وقدرتهما.
- تخليه أسلافه من المفكرين في وصفه الحالة التعاقدية بين الناس، ذلك أن الفلاسفة البروتستانت كانوا قد اعتمدوا على فكرة العقد في نهاية القرن السادس عشر، في محاولة منهم لوضع اتفاقيات بين الملك والشعب يمكن أن تشكل حلاً للملكية المتسلطة وتخفف من انحرافها.
- استعماله فكرة العقد بأسلوب جديد مبتكر. فهو ليس المدافع الأول عن السلطة المطلقة للسيد ولكنه الفيلسوف الأول الذي اعتبر أن العقد هو الأداة الأساسية التي قام عليها المجتمع وبالتالي، فهو مصدر السلطة.
- اعتباره العقد، في الواقع، اتفاقاً اجتماعياً (pacte social) أخرج الناس من حالة الطبيعة، فانظموا في شكل مجتمعات سياسية ومنحوا أنفسهم سلطة مشتركة مكنتهم من العيش بسلام. فبعد ان كانوا منقسمين في حالة الطبيعة أصبحوا "شعباً واحداً" أي جسماً سياسياً. هذه الوحدة التي تجسد السلطة المطلقة تدعى "الجمهورية".
- إن هوبس لا يمكنه تخيل الوحدة السياسية دون الخضوع للسلطة، فإن الحل الوحيد لوضع حدّ لحالة الحرب هي في الواقع باستبدال المساواة الطبيعية بين البشر بمساواة مصطنعة تكون من جزاء خضوع المواطنين لسلطة السيد المطلقة.

II - جون لوك (1632 - 1704) John Locke

١- حياته.

ولد جان لوك في العام ١٦٣٢، وترعرع خلال فترة عودة أسرة ستيورات الى الحكم في إنكلترا عام ١٦٦٠. كان لوك متأثراً بوالده ذي النزعة الطهريّة (puritain) والمنحاز للبرلمان ضد الملك. درس السياسة والعلوم الطبيعيّة في جامعة أوكسفورد ثم إنصرف الى دراسة الطب، وحصل عام ١٦٧٤ على تصريح بمزاولة مهنة الطب. وقد هيأت له مهنته الظروف للتعرف على سياسيين لعبوا دوراً مهماً في حياته. توفي لوك في بريطانيا سنة ١٧٠٤ تاركاً وراءه أسس الديمقراطية الليبراليّة الفرديّة التي بنيت عليها الحقوق الطبيعيّة الثابتة والتي لا يمكن إلغاؤها والتنازل عنها.

٢ . الظروف العامة والخاصة لوضع كتاب "الحكم المدني":

حثّ الصراع بين البروتستانت والكاثوليك في بريطانيا لوك على التفكير بحل يؤمن الاستقرار في الحياة السياسيّة، كما دفعته هذه الصراعات الى تغيير مواقفه السياسيّة فتحوّل من تأييد البرلمان الى تأييد الملك شارل الثاني آملاً أن تتمكّن أسرة ستيورات من إعادة الإستقرار لإنكلترا. وفي غمرة الأحداث السياسيّة المعقدة في التاريخ السياسي الإنكليزي تحوّل شارل الثاني بعد بضع سنوات من الوفاق مع البرلمان الى المواجهة معه. وقد اتخذت هذه المواجهة شكل الصراع بين حزب المحافظين وحزب الأحرار. وقد حمل انقلاب الملك على الإتفاق الى تغيير موقف لوك منه فقطع علاقته به بعد أن كان أحد مؤيديه المخلصين. وفي عام ١٦٧٢ انتهى الصراع بفوز الملك، ما أدّى الى هجرة البروتستانت الى هولندا، فهاجر معهم لوك، مدفوعاً بالشعور بالخوف، غير أن وليم أورنج ملك هولندا قام بحملة على بريطانيا سنة ١٦٨٨، ولاقى مقاومة ضعيفة، فإنتصر البرلمان ومعه الأفكار البروتستانتية وتمكن من فرض شروطه على ملك بريطانيا. فعاد لوك الى الوطن حاملاً معه مشروع كتابيه اللذين صنعا شهرته بعد ذلك. الكتاب الأول بعنوان "الفهم البشري"، والكتاب الثاني دراسة "الحكم المدني" (l'essai sur le gouvernement civil)، وهو بحث يتعلّق بأصل الحكم المدني وغايته. والحكم المدني مؤلّف عملياً من كتابين.

هذا في الظروف العامة، أما في الظروف الخاصة، فقد تأثّر جون لوك بأفكار والده البروتستانتية المنادية بالحرية الفرديّة والحدّ من سلطة الملك، ومشاركة الشعب في السلطة السياسيّة. كما تأثر باللورد أشلي (Ashley) أحد كبار رجال السياسة الإنكليز المعارضين للملك. وعلى أثر الخلاف بين الملك والبرلمان

⁴ Chevalier, Op. Cit., pp. 69-71.

حول صلاحيات الملك، اتهم اللورد آشلي بالتآمر فحوكم ثم برىء عام ١٦٧٢. فحقد لوك على أسرة ستبورات مبدئياً امتعاضه من فكرة الحق الإلهي التي يستند إليها ملك بريطانيا للتحكم بمقدرات الشعب الإنكليزي. فشرع يفكر في نظام يكون قادراً على تسيير شؤون الناس وإدارة حياتهم السياسية دون اللجوء الى التبريرات الدينية، فكان كتابه "الحكم المدني".

٣ . تصوّر لوك لنشأة المجتمع السياسي: (نصوص ص ١٠٨-١١٦)

لوصفه حالة المجتمع في مرحلة ما قبل المجتمع السياسي انطلق لوك وعلى غرار هوبس من حالة الإنسان في الطبيعة:

١ . الحقوق الطبيعية الإنسانية للإنسان: إنطلاقاً من العقل ← المعيار المنظم لحياة الإنسان في حالة الطبيعة ← متساوٍ مع الآخر + حق الدفاع عن النفس + حق المعاقبة.
✓ حرّ

٢ . الحقوق الطبيعية المكتسبة: حق التملك ← كنتيجة للعمل والمجهود الذي يبذله الفرد لتوفير احتياجاته (حرث الأرض...) العمل ← منحه حق التملك ← من الله والعقل الذي أمر الإنسان بتسخير الأرض.

٣ . الطبيعة حدّدت الملكية ومنعت التعدي على الآخر ← هذه الحدود: عمل الإنسان وحاجاته ← لا خلاف بين الناس على ملكية الأرض على اعتبار أن كل فرد يأخذ حاجته فقط.

أ . الحقوق الطبيعية للإنسان (نصوص ص ١٠٨-١٠٩):

وصف لوك حالة الفرد في الطبيعة على أنها حالة حرية كاملة ومساواة: والحرية هذه كالمساواة لا تؤدبان الى حالة حرب الكل ضدّ الكل كما فسّر هوبس قبله. وذلك لأن العقل هو الذي ينظم كل شيء، وبالتالي، فإن العقل يعلم الناس أنه لا ينبغي لأي فرد أن يلحق ضرراً بغيره لا بحياته ولا بحريته، ولا في ملكيته انطلاقاً من مساواتهم وإستقلاليتهم.

الحق الطبيعي في العقاب: وجد هذا الحق كي يردع الفرد عن الإعتداء على حقوق الآخرين، فقد أجازت الطبيعة لكل فرد أن يحمي البريء ويردع المعتدين. غير ان هذا الحق ليس مطلقاً ولا تعسفياً، فانه لا يجيز إلاّ العقوبات التي يملئها العقل الهادئ والضمير الصافي بشكل طبيعي. والعقوبات يجب أن تكون متناسبة مع الخطأ المرتكب ولا تهدف إلاّ إلى التعويض عن الخسارة الناجمة عن هذا الخطأ والحيلولة دون حدوث خطأ مماثل في المستقبل. إذا كانت حالة الإنسان في الطبيعة هي حالة حرية وسلام

ومساواة، فما هي الأسباب التي دفعت المجتمع للانتقال من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المدني؟ كان الإنسان يعيش في حالة الطبيعة مرتاحاً ينعم بالسلام والحرية ولكنه كان معرضاً لبعض المساوئ التي كان يمكن أن تتفاقم، وإذا رغب الأفراد في العيش في إطار مجتمع، ذلك كي يكونوا في وضع أفضل.

هذه الوسائل التنظيمية التي بإمكانها حماية المصالح الخاصة للأفراد والمصالح العامة للمجتمع لا يمكن أن توجد إلا في المجتمع المدني السياسي. ولم تقم هذه الوسائل إلا برضى الأفراد مجتمعين لتنظيم علاقاتهم في حالة الطبيعة. في هذه الحالة يكون قد تمّ التغيير أي الانتقال من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المدني السياسي. إن هذا الانتقال لا يمكن أن يتمّ إلا برضى الأفراد وقبولهم الخضوع لهذه الحالة السياسية الجديدة، وذلك لأسباب عدة:

- لا يمكن لأية سلطة في مجتمع سياسي أن تكون مستمدة من سلطة الآباء على أبنائهم انطلاقاً من غياب العلاقة بينهما.

- لا يمكن للسلطة السياسية أن تُستمد من القوة والغزو، لأن الفتوحات والغزوات أبعد من أن تكون في أساس الحكومات وأصلها.

- في حالة الطبيعة يكون كل فرد السيد والقاضي في قضيته الخاصة. وطالما هو كذلك فمن المحتمل ألا يراعي العدل في معالجة قضاياها. فينحاز لمصلحته ولمصلحة أصدقائه بدافع المصلحة أو حب الذات، أو يعاقب بدافع الرغبة والانتقام.

إذاً هناك احتمالات سيئة كثيرة تهدد الحرية والمساواة والملكية في حالة الطبيعة ← حالة الطبيعة يشوبها عيب؛ هذا العيب ينحصر في عدم توفر وسائل تنظيمية تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم مثل:

* غياب القوانين الموضوعية برضى وموافقة جميع الأفراد.

* عدم وجود قضاة ومفوضين غير منحازين لبيت الخلافات بين الأفراد.

* غياب سلطة تنفيذية قادرة على تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاة.

لم يتكون المجتمع بإرادة الله ولا هو معطى طبيعي، بل تشكل بدافع إرادة المجتمع وبكل حريته. تكون المجتمع السياسي نتيجة توافق " consentement " بين مجموعة من البشر الأحرار الذين قبلوا أن يمثلهم أفراد منهم ← فنشأت الحكومة الشرعية. هكذا وخلافاً للنظريات المطلقة التي ارتكزت على السلطة الأبوية لتبرير السلطة الملكية التي يُنظر إليها كنتكلمة للسلطة الأبوية فإن المجتمع السياسي نشأ نتيجة الإتفاق. وبالتالي، بدون رضى الشعب لا يمكن أبداً إقامة أي شكل جديد من الحكم، فالحكم المطلق لا يمكن له أن يكون حكماً شرعياً ولا يمكن أن يكون حكماً مدنياً.

ب . الحقوق المكتسبة (النصوص ص ١١٠ - ١١٥) :

حق الملكية: اعتبر لوك أن للإنسان في حالة الطبيعة حقوقاً طبيعية ملازمة له وهي الحق بالحياة والحرية والمساواة وأخيراً الحق بالملكية الخاصة. إن هذه الحقوق الطبيعية تولد مع الإنسان وتلازمه لذلك لا يمكن نزعها عنه أو تقييدها خاصةً عندما نعرف بأن المجتمع المدني السياسي لم ينشأ إلا لحمايتها. فقد اعتبر أنها في حالة الطبيعة كانت ملكيةً مشتركة. بمعنى أن لكل فرد الحق في أن يحصل على أسباب عيشه من كل ما تقدّمه الطبيعة، لأن الله وهب الأرض للبشر هبةً مشتركة. وبذلك يكون لوك قد عاد إلى الاعتقاد السائد خلال القرون الوسطى والذي كان يفترض أن الملكية المشتركة هي الحالة الأكثر **كمالاً** والأكثر طبيعيةً من الملكية الخاصة التي لا يبرّر وجودها إلا دور العقل الذي وهبه الله للبشر. وقد علّم العقل الناس كيف يستخدمون الأرض خير استخدام. هذا التملك قائم على أساس حجم إستهلاك الإنسان "يملك الإنسان ملكاً خاصاً به بقدر ما يستطيع أن يفلح ويزرع من مساحة الأرض، ويستطيع أن يستهلك ثمارها لأجل بقائه".

النتيجة التي توصل إليها لوك:

- ١ . تفضيله للإنتاج الزراعي الناتج عن الملكية الخاصة على الملكية الجماعية وأعطى مثلاً عن هذه الحالة المستعمرين الجدد في القارة الأميركية المكتشفة حديثاً.
- ٢ . إن الملكية الخاصة تنشأ بمدّ الإنسان شخصيته الى الأشياء التي ينتجها عبر العمل والجهد الذي يبذله، فالجهد الذي يبذله على الأشياء يجعلها جزءاً منه.
٣. الحق في الملكية الخاصة سابق على حالة الطبيعة. إن الملكية الخاصة هي حق يأتي به الإنسان في شخصه هو الى المجتمع مثلما يأتي بطاقة جسمه المادية. فالمجتمع لا يخلق الحق ولا يمكنه أن ينظمه إلا ضمن حدود معينة. والمجتمع والحكومة لم يوجدوا إلا لتنظيم عملية حماية حق الملكية والحقوق الطبيعية الأخرى.

ج . العقد الإجتماعي:

حالة الطبيعة حالة يسودها الأمن والحرية والمساواة والتعاون ← العيب الوحيد: النقص في التنظيم الدقيق والصارم لعلاقات الأفراد.
أنشئ المجتمع المدني على أساس **رضا أفرادهم وتوافقهم** = العقد الإجتماعي الذي أنجزه الأفراد لكي ينتقلوا الى حالة أفضل وأكمل من حالة الطبيعة.

- الحقوق التي على أساسها قام العقد، كما فسرنا أعلاه،

← الحقوق الطبيعية (الحرية + المساواة).

← حق المعاقبة على الجرائم المفترضة ضد قوانين الطبيعة.

والفرد لا يتخلى عن هذا الحق إلا ليساعد السلطة التنفيذية في المجتمع السياسي لكي تستخدم قوة الجماعة في تنفيذ القوانين.
← حق الملكية الخاصة

المجتمع السياسي الذي نشأ على أنقاض الحالة الطبيعية، لم ينشأ إلا برضى الأفراد. فالسلطة الحديثة التي يتمتع بها لا يمكن أن تكون شرعية إلا إذا كانت مستمدة من الحقوق الطبيعية والمكتسبة وحق حماية الفرد لنفسه. وبذلك تكون السلطان التشريعية والتنفيذية اللتان يستخدمهما المجتمع السياسي لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد وملكياتهم ليستا سوى السلطة الطبيعية لكل إنسان والتي عهد بها للحاكم كأفضل طريقة لحماية الحقوق التي لكل إنسان حق طبيعي فيها. "هذا هو العقد الاجتماعي الأساسي الذي أجراه الأفراد متفقين متحدين للانتقال من حالة الطبيعة الى المجتمع السياسي المتمتع بالسلطة الحديثة التي لها حق وضع القوانين مع العقوبات، لتنظيم الملكية والمحافظة عليها وحق استخدام قوة الجماعة لتنفيذ هذه القوانين (...). وكل ذلك في سبيل الخير العام".^٥ ويرأي لوك: إن رضى أفراد المجتمع وتوافقهم هما اللذان يحركانه لكي يسيّر المجتمع، وهو هيئة واحدة، في طريق ما، من الضروري أن تتحرك الهيئة في هذا الطريق بكل رضاها. إذًا، وإنطلاقاً من رأيه هذا يمكننا القول أنه بعد أن تم الانتقال من حالة الطبيعة الى المجتمع المدني السياسي وفق العقد. يمكن أن يعقد عقد آخر يتم بموجبه تكوين حكومة سياسية بناءً لرغبة الأكثرية أي أنه بالنسبة للوك أن الانتقال من حالة طبيعية الى الحالة الاجتماعية مرتّ بمرحلتين:

. المرحلة الاولى: العقد الأول الذي اقامه الأفراد لتكوين المجتمع المدني السياسي.
. والمرحلة الثانية: العقد الثاني تم بموجبه تكوين حكومة سياسية بناءً على رغبة الاكثرية. سيتشكل هذا التمييز بين المجتمع المدني والدولة (مكان الحياة السياسية) لاحقاً، الخطاب الليبرالي الكلاسيكي لا سيما مع آدم سميث (Adam Smith) والإقتصادي الكلاسيكيين.
هذا من جهة، اما من جهة اخرى، فإذا صحّ هذا الاعتقاد يكون لوك قد عرض نظريته للانتقاد من جانبين. ذلك لأنه من جهة يعتنق مفهوم العقد الذي يفترض وجود أفراد يتمتعون بحقوق طبيعية ولم يتنازلوا عن حمايتهم الذاتية للسلطة السياسية إلا للحفاظ على حقوقهم بشكل أفضل. فإذا أساءت السلطة السياسية للمجتمع يكون من حقه محاسبة حكامه والثورة عليهم، ومن جهة ثانية يعطي الأغلبية الحق في إدارة شؤون المجتمع. من هنا إذا كانت حقوق الفرد الطبيعية لا تنفصل عنه فحرمانه منها عن طريق الأكثرية ليس أهون من حرمانه منها عن طريق الطاغية. وكثيراً ما تكون الأكثرية طاغية، لذلك لا يوجد أي مبرر قانوني وشرعي ليتنازل الفرد عن رأيه لمجرد أن الأكثرية لا توافقه عليه.

^٥ لوك عن جورج ساسين، تطوّر الفكر السياسي، ص ٧١٢.

-III - جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) Jean Jacques Rousseau

١ . حياته^٦ :

ولد جان جاك روسو من عائلة فرنسيّة الأصل في مدينة جنيف بسويسرا في ٢٨ حزيران ١٧١٢. تميّزت حياة روسو ومنذ ولادته بالشقاء والتشرّد والتعاسة. بعد دخول والده في مشاجرة عنيفة واعتدائه بالضرب على الغير وإضطراره للهرب من جنيف خوفاً من ملاحقة العدالة له بدأت حياة الشقاء والتشرّد تلاحق روسو لتبني شخصيته المعقّدة. فقد أدخل مدرسة داخلية ثمّ وضع ليتعلّم على أيدي أحد النقاشين ما لبث أن هرب من عنده بسبب جوره، فترك جنيف وسافر الى فرنسا حيث أقام عند سيدة محسنة. وبسبب حاجته للمال أخذ روسو يتنقل من عمل لآخر فعمل سكرتيراً وحاجباً، وحتى سكرتيراً لسفير فرنسا في البندقية. وهناك، سرعان ما قدّم استقالته وعاد للعمل في باريس، حيث تعرّف الى المرأة التي أصبحت فيما بعد زوجته. فأنجبت له خمسة أطفال ولكن بسبب فقره وعوزه تخلّى عن تربية أطفاله وألحقهم بمؤسسة الأوالاد اللقطاء. خلال إقامته في باريس وبعد أن وثق علاقاته بنخبة المجتمع الباريسي اشترك روسو بمباراة علمية حول دور النهضة العلميّة والفنيّة في إفساد الأخلاق أو إصلاحها. فنالت مقالته الجائزة عام ١٧٥٠ وهذا ما جلب لروسو الشهرة الواسعة. ممّا شجّع على المضي في الكتابة. عام ١٧٥٦ بدأ بكتابة مؤلفيه الشهيرين "العقد الاجتماعي" و"إميل" حول التربية وقد نشرهما عام ١٧٦٢ ونشر قاموس الموسيقى في عام ١٧٦٧.

بالرغم من أن مؤلفات روسو لم تحصد سوى الشهرة في كل الأرجاء الأوروبيّة، فإن كتابه إميل جلب له الإنتقاد وغضب المؤمنين والملحدين، كما أن برلمان باريس وبعد عشرين يوماً من نشره حكم بحرق الكتاب وسجن مؤلّفه، ممّا اضطره للهرب الى سويسرا التي بدورها حكمت على الكتاب. فلجأ الى إنكلترا حيث تعرّف هناك على دايفيد هيوم ونزل ضيفاً عليه. ولكنه لم يلبث أن تخاصم معه وعاد الى فرنسا ليعمل كناسخ نوتات حتى وفاته عام ١٧٨٨ .

٢ . أثر العوامل الشخصية والاجتماعية في فكره السياسي:

⁶ Chevalier, Op. Cit., pp. 109-110.

عبّر روسو في كتاباته عن المجتمع الفرنسي ومشاكله السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة التي كانت سائدة في فترة ما قبل الثورة الفرنسيّة. ولكي يدحض الأسس التي يقوم عليها هذا الواقع لجأ الى استخدام نظريّة العقد الإجتماعي، القائمة على مدرسة القانون الطبيعي التي كانت تشكّل أساس النظريّة السياسيّة لكل من توماس هوبس وجان لوك وغروتياش خلال القرنين السابع والثامن عشر. غير أنه تفوّق عليهم وكان لكتاباته أثر كبير في وضع الأسس التحرريّة التي قامت عليها الثورتان الأميركيّة والفرنسيّة. وكان لشخصيّة روسو التأثير الكبير على هذه الكتابات. فقد كان مغروراً، شديد الحساسيّة وحادّ الطباع، إضافة إلى أنه تائر على التقاليد القديمة والمتبعة في عصره. بمعنى آخر كانت شخصيّة روسو معقّدة وعلى كره شديد للمدنيّة وللسلطة الحاكمة القائمة على نظريّة الحق الإلهي. وطالما طالب بإقرار حريات الإنسان الطبيعيّة وبالقضاء على الفساد والإنقسام الطبقي، ومنح هذه الحريات لكل طبقات الشعب وفئاته.

٣ - العقد الإجتماعي بحسب تصوّر جان جاك روسو

أ - من حالة الطبيعة الى المجتمع المدني.

- الإنسان في مسار تطوّره تاريخياً: (نصوص ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٥ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٥٢)

ينطلق روسو في فلسفته الإجتماعيّة من مقولة الحالة الطبيعيّة السابقة لوجود القوانين والدولة. وبذلك يكون روسو قد اقتفى خطى هوبس ولوك واعتبر أن الإنسان قبل وجوده في المجتمع المنظم كان يعيش في حال فطريّة يتساوى فيها جميع الأفراد، وكل منهم يعمل لأن يكفي نفسه بنفسه والجميع راضون بعيشهم. وكان الأفراد يتصرفون في حياتهم تحت تأثير مجموعة من المشاعر النظريّة ومن الحوافز المصلحيّة الفرديّة التي تحقّق لهم السعادة. ومع تطوّر الحياة وتقدّم المدنيّة، ظهرت المساوىء بتقسيم العمل ونشوء الصناعة وظهور الملكيّة الخاصة التي ميّزت بين الغنيّ والفقير. وبذلك قضي على حالة السعادة الكامنة في حالة الفطرة الأولى ممّا أدّى الى ضرورة إيجاد المجتمع السياسي المنظم.

إن إيمان روسو بحالة الفطرة الأولى أشدّ من إيمان هوبس ولوك، ولكنه لم يعط للعقل ما أعطياه. فبينما هوبس ولوك يعتبر أن العقل هو الذي مكّن الإنسان من الانتقال من حالة الفطرة الى حالة المجتمع المنظم نجد أن روسو يعتبر العقل نتيجة للتطوّر في الحياة الإقتصاديّة والإجتماعيّة للإنسان الطبيعي. وهكذا يمكن القول إن العقل يتكوّن نتيجة لعوامل سابقة لظهوره وملازمة للإنسان الطبيعي. وهذه العوامل يمكن حصرها بإثنين: غريزة حبّ البقاء، والرأفة. فغريزة حبّ البقاء تحتمّ على الإنسان أن يهتمّ بسعادته

ورفاهيته بينما تدفعه الرأفة لاستفطاع واستنكار الآلام التي تتعرض لها الكائنات الحيّة وخصوصاً أقرانه من البشر. ومن هذين العاملين تتحدّر جميع قوانين الحق الطبيعي. في حالة الفطرة الأولى يعيش الإنسان الطبيعي في حالة من العزلة، بحيث لا تساوره أيّة حاجة لأمثاله. فهو يعيش وحيداً في الغابات بلا حرفة ولا عمل، ويقتات من خيرات الأرض وتنبثق من حاجاته الجسديّة رغباته كلها: الطعام، والأنثى، والراحة. ولما كانت تلبية هذه الحاجات أمراً ميسوراً، فإن الإنسان البدائي يجهل الفضول والمعرفة.. فمن يعيش في الحالة الطبيعيّة، لا يحتاج الى أكثر من الغريزة. وليس للإنسان المتوحش من مسكن ثابت أو أسرة: فالعلاقات بين الجنسين عابرة ومؤقتة، والأطفال ينفصلون عن أمهاتهم حال اقتدارهم على تأمين قوتهم بأنفسهم.

من هذا الواقع للإنسان الطبيعي، في حالة الفطرة الأولى، يستطرد روسو قائلاً بأن البشر في الحالة الطبيعيّة ليسوا لا صالحين ولا أشراراً، إذ لا تجمع بينهم أيّة علاقة أخلاقيّة أو واجبات مشتركة. وهنا تظهر عدم موافقة روسو على قول هوبس بأن الإنسان البدائي هو بطبيعته شرير. ولردّ على مقولة هوبس يقول روسو بما أن أهواء الإنسان البدائي محدودة، فإن عددها ضئيل ونشاطها ضعيف. وهي علاوة على ذلك تجد ما يلجمها في الرأفة. فالرأفة تلعب في حالة الفطرة دور القوانين، والأخلاق، والفضيلة. وهي إذ تخفّف من حدّة نزوات الأنانيّة، تسهم في المحافظة على الجنس البشري برمته. وهكذا يمكن القول إنه طالما اقتنع الناس بكوخهم البسيط واكتفوا بلبس الجلود ثياباً، وطالما لم ينشغلوا إلاّ بأعمال بمستطاع فرد واحد أن يقوم بها، ويفنون لا تستوجب مشاركة كثرة من الأيدي، فإنهم يعيشون أحراراً، وأصحاء، وصالحين وسعداء.

أساس المجتمع المدني : (نصوص، ص، ١٥٥-١٦٧).

ما إن راودت الإنسان الحاجة الى أن يعاونه آخر، وما إن أدرك الفرد الواحد فوائد جمع المؤونة لشخصين، حتى اختفت المساواة، وظهرت الملكيّة الفرديّة، واصبح العمل ضرورياً، فتحوّلت الغابات الواسعة الى حقول ضاحكة رواها البشر بعرق جباههم، وحصدوا غلالها العبوديّة والبؤس والشقاء. إذا مع ظهور الملكيّة العقاريّة يكون الجنس البشري قد خطا خطواته الأولى نحو الإنحطاط كما يقول روسو. وهذه الخطوة تدين بوجودها لاكتشاف الزراعة ولابتكار صناعة الصلب. ومع منطلق التطوّر أدّى العمل في الأرض الى تقسيمها ومن ثمّ خوّل الحق في غلتها وبالتالي، الحق في الأرض نفسها. ومن عام الى آخر، تحوّل هذا الحق الى حق الملكيّة العقاريّة. كما نرى لم يكن روسو ميّالاً لإضفاء طابع الحق الطبيعي على الملكيّة. بل يعتبرها نتيجة سلبية للتطوّر في حياة البشريّة. ذلك لأن ملكيّة الارض تولد اللامساواة، وصراع المصالح، والعبوديّة، والشقاء.

نستنتج من كل ذلك، أن الإنسان في المجتمع الطبيعي ليس كما يراه هوبس أنانياً وفساداً وفي صراع دائم مع الآخرين بل هو عند روسو صالح، وسعيد وذو رأفة. كما أن مساوىء حالة الفطرة التي ركّز عليها هوبس لم تظهر برأي روسو إلا كنتيجة لتطوّر الحياة الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع الطبيعي. فنتيجة لهذا التطوّر ظهر التفاوت الفاضح في الملكية الخاصة وفي الحقوق والحريات السياسية بين الناس. ونتيجة لهذا التفاوت في الملكية الخاصة لا بدّ من أن تنشب الحروب بين الأغنياء والفقراء. فكل هذه العوامل والصفات السيئة التي يشهدها المجتمع الطبيعي ليست برأي روسو الصفة الحقيقية للإنسان البدائي أو المجتمع الطبيعي، بل يكتسبها الإنسان في نهاية مرحلة الحالة الطبيعية، أي عندما تقوى دوافع الأنانية وتشتدّ عوامل المنافسة والعداوة بين الناس. وهكذا يكون التطوّر الإقتصادي والإجتماعي هو الذي أفسد الإنسان والدولة الناشئة عن الانتقال من مرحلة المجتمع الطبيعي الى المجتمع السياسي، وليس الانتقال في المجتمع الطبيعي سوى شر أوجدته الظروف الخاصة في التطوّر وأهمّ شروره، ظهور عدم المساواة بين الأفراد.

ب . العقد أساس الإلتزام الإجتماعي⁷.

في الفصل الأول من كتاب العقد الإجتماعي يتساءل روسو قائلاً: يولد الإنسان حراً، ومع ذلك فاستعباده هو عام وشامل وكثيراً ما يعتقد أحدنا انه سيّد غيره مع أنه محروم من حريته. فمتى ينشأ هذا التغيير؟ وعلى هذا التساؤل يحاول روسو أن يؤكّد بأن الإلتزام الإجتماعي والخضوع للسلطة لا يمكن أن يقوما على أساس القوة، إذ لا حق للأقوى. كما أن تأسيس السلطة على أساس حق الأقوى يعني إنكاراً لفكرة الحق كلياً. فأَيّ حقّ هو هذا الحقّ الذي يزول بزوال القوة؟.

كذلك لا يمكن تأسيس الإلتزام الإجتماعي على فكرة السلطة الطبيعية للأب أو لأيّ رئيس يستمد سلطته من الطبيعة، فالأسرة بالرغم من أنها أقدم التجمعات البشرية، إلا أنها تقوم على الإرادة والإتفاق، ذلك أن العلاقة بين الآباء والأبناء تنتهي بانتهاء حاجة الحماية للأبناء، ولا تبقى الرغبة المشتركة في الإبقاء عليها. من هنا ينطلق روسو قائلاً: أنه ما دامت الأسرة، وهي التجمّع الأول لا تقوم إلا على الإتفاق الحر، فكذلك الجماعة السياسية لا يمكن تصوّر وجودها إلا على أساس إتفاق الأفراد المكونين لها. وهذا الإتفاق أي العقد الإجتماعي لا يمكن أن يكون سليماً وشرعياً إلا بموافقة الإرادات الحرة لجميع أفراد الجماعة. بمعنى آخر، إن روسو يرى في ظهور المجتمع السياسي، والسلطة السياسية والحريّة نتيجة مباشرة للعقد الإجتماعي (المعقود بموافقة جميع الإرادات الحرة بحيث يكون إلتزام الفرد داخل الجماعة إلتزاماً حراً وذاتياً) .

⁷ Chevalier, Op. Cit., pp. 111-114.

إذا العقد الإجتماعي عند روسو هو نوع من الإتحاد الذي يحمي شخص كل فرد وملكيته ويدافع عنها باستخدامه القوة العامة للمجتمع. ويمكن إختصار العقد على الشكل التالي:
"نحن الفرقاء المتعاقدون، يضع كل واحد منا مع غيره، شخصه وكل قوته تحت إدارة الإرادة العامة العليا، ونحن نقبل كهيئة كل عضو كجزء لا ينفصل عن الكل".

بمقتضى هذا العقد يكون كل عضو قد تنازل عن نفسه وعن حقوقه الكاملة للجماعة وبما أن هذا التنازل نفسه مشروط على الجميع، أي كل فرد يلتزم حيال الجميع، فلا يضع أحد نفسه تحت قيادة فرد آخر، بل يكون لكل فرد الحق على الآخر بقدر ما يمنحه هو نفسه من حقوق. ويكون كل فرد قد اكتسب قوة الجماعة ليحافظ بها على نفسه وعلى ما يملك. من هنا نرى أن الإلتزام الإجتماعي عند روسو يستمد أهميته من أن كل عضو يكون ملتزماً دون أن يكون خاضعاً مع ذلك إلا لنفسه، ويبقى حراً كما كان من قبل. ونتيجة للإلتزام الفرد بالجماعة كلها، تتكوّن الهيئة أو المجتمع السياسي الذي يكون كل فرد فيه حاكماً ومحكوماً في الوقت عينه: هو حاكم لأنه عضو في الهيئة السياسيّة صاحبة السيادة ومشارك في نشاطاتها، وهو محكوم لأنه يخضع للقوانين التي تشرّعها هذه الهيئة السياسيّة الموصوفة بصاحبة الإرادة العامة.

وبالتالي، فإن الهيئة السياسيّة أي الدولة الناشئة عن العقد لا يمكن لها أن تحمّل أحد أعضائها أكثر من غيره. ذلك لأن الميثاق الإجتماعي بالصيغة التي تم فيها الإتفاق لم يقض على المساواة الطبيعيّة، بل على العكس، فقد أحلّ المساواة الأخلاقيّة والشرعيّة محل ما أوجدته الطبيعة من تفاوت مادي بين الناس، فالناس الذين قد يكونون غير متساوين من حيث القوة أو الذكاء، يصبحون متساوين جميعاً عرفاً وقانوناً. كذلك فإن تنازل الأفراد عن جميع حقوقهم الطبيعيّة للهيئة السياسيّة لا يعني أن الأفراد يفقدون حرياتهم وحقوقهم بمجرد إتحادهم، بل على العكس فهم يستعيضون عنها بحقوق وحريات مدنيّة تقرّها الجماعة السياسيّة، وتتولّى الدولة حمايتها. ذلك هو الهدف من تكوّن المجتمع السياسي المنظم عند روسو.

٤ . العقد الإجتماعي: نظرية السيادة الشعبيّة: (ص ١٦٨ ← ١٧٠)

أ . نظريّة روسو في الإرادة العامة^٨:

⁸ Olivier Nay, Op. Cit., pp. 283-285.

كتب جان جاك روسو في مقدمة كتابه "العقد الإجتماعي": " يولد الإنسان حرّاً، ويعيش مقيداً بالحديد. كيف حصل هذا التغيير؟ وما الذي يشرعنه؟⁹ من الواضح أن روسو يناقش في كتابه مسألة الشرعية والقانون. فالالتزام الإجتماعي لا يمكن أن يؤسس شرعياً على القوة، ولا وجود لقانون الأقوى، فماذا يحدث إذا تلاشت القوة؟. إذاً، لا يمكن للالتزام أن يبنى على القوة، كذلك لا يمكن أن يبنى على سلطة الأب الطبيعية أو أية سلطة أخرى. وفي هذه المقاربة نفس لأسس الحكم المطلق. وبالتالي، فإن شرعية الالتزام الإجتماعي موجودة فقط في تعاقد كل فرد مع نفسه، وارتباطه مع إرادته بكل حرية أو بملء حرّيته. فالميثاق الإجتماعي لا يكون شرعياً إلا إذا كان ناتجاً عن موافقة بالإجماع، وبالتالي، اعتبر روسو أن الأفراد حين اتفقوا على إقامة المجتمع السياسي المنظم، إنّما إتفقوا على تنازل كلّ منهم للمجموع، عن حقوقه في السيادة، وهذا يعني أن تشترك إرادة الفرد مع إرادة الآخرين لخلق ما يسمّى بالإرادة العامة. وهذا يعني أن كل فرد تنازل كلياً عن كل حقوقه للمجموعة، وارتبط بها كلياً دون تحفّظ وهذا الشرط هو ملزم لكل أفراد المجتمع، ما يجعلهم متساوين¹⁰.

إن أهمية هذا العقد تكمن في محافظة الفرد على حرّيته بعد التعاقد. فالفرد، على الرغم من التزامه بالعقد لا يصبح تابعاً ولا خاضعاً إنّما يستمرّ حرّاً كما في السابق أي قبل إجراء العقد. وبما أن المجتمع السياسي كهيئة هو صاحب السيادة لا يمكن أن تكون له سوى إرادة عامة مجردة عن الأهواء والأطماع الخاصة. ولهذا، فإنه لا ينبغي المزج بين هذه الإرادة العامة للمجتمع وبين إرادات الأفراد في المجتمع. ولكون الإرادة العامة هي إرادة الشعب يجب أن تكون فوق الإرادات الفردية الخاصة. وبالتالي، فعلى الأقلية أن تخضع للإرادة العامة المتمثلة بالأغلبية. فعدم خضوع الأقلية لرأي الأغلبية يعني وقوع الأقلية بالخطأ الذي أساسه الجهل. وحين يزول الجهل يصبح بإمكان الأقلية أن تدرك أن إرادتها لا تختلف عن إرادة الأغلبية. لذلك اعتبر روسو أن إرادة الأغلبية تمثّل دائماً الإرادة العامة، وإن إرغام الأقلية لإرادة الأغلبية أي الإرادة العامة يجعل من الأقلية أكثر حرية ممّا لو استقلت برأيها. هكذا يتمكّن الشعب صاحب الإرادة العامة من صيانة المجتمع السياسي ومؤسساته لأنه انتقل إليه وتعهّد بالحفاظ عليه. وبهذه الإرادة العامة يستطيع الشعب أيضاً أن يحمي المجتمع من اطماع الإرادات الخاصة. ويتمّ ذلك بالخضوع للقوانين التي تتجلى فيها حرية المواطن المشترك الدائم بالإرادة العامة. ولهذا، فإن المواطن عندما يطيع القوانين فإنّما يطيع الإرادة العامة التي هي إرادته وإرادة الجميع. وإذا ثار على القوانين وجب ردّه بالقوة الى الطاعة لأن ثورته تعني تمرّده على إرادته هو. كذلك فإن المطالبة

⁹ L'homme est né libre, et partout il est dans les fers. Comment ce changement s'est-il fait? Je l'ignore. Qu'est – ce qui peut le rendre légitime?

¹⁰ Chacun de nous met en commun sa personne et toute sa puissance sous la suprême direction de la volonté générale et nous recevons en corps chaque membre comme partie indivisible du tout

بإخضاع الأقلية للقوانين التي صوتت عليها الأغلبية، هي مطالبة لتحقيق الحرية في المجتمع لا خرقها. والتصويت على إقتراح قانون لا يهدف في الواقع إلى الموافقة على الإقتراح أو رفضه، بل يهدف إلى معرفة ما إذا كان هذا الإقتراح مطابقاً للإرادة العامة أم لا. وهذه المعرفة لا يمكن الوصول إليها إلا بعد التصويت. فالإشتراك في التصويت العام من قبل جميع أفراد المجتمع عند بلوغهم سنّاً معيناً هو شرط أساسي للمشاركة في السلطة وللإفصاح عن الإرادة العامة للجماعة.

ب . خصائص السيادة¹¹: (نصوص ١٧١ . ١٧٦)

هناك تماثل كبير بين السيادة والإرادة العامة. فالسيادة هي ممارسة الإرادة العامة للمهام المنوطة بها. وهذا يعني أن السيادة الحقيقية هي سيادة الشعب المتمثلة بالإرادة العامة المكونة من اتحاد جميع الأفراد في العقد الإجتماعي. فإرادة صاحب السيادة هي السيادة نفسها، وتتمثل في سيطرة الجسم السياسي على جميع أعضائه وامتزاجها مع الإرادة العامة. وخصائص السيادة هي نفس خصائص الإرادة العامة.

١ . غير قابلة للتصرف: (ص، ١٧١ . ١٧٢)

برأي روسو، إذا كان بإمكان السلطة أن تتنازل عن نفسها وتنتقل من هيئة لأخرى، فإن السيادة لا يمكنها القيام بذلك. وطالما أن الإرادة العامة المتمثلة بإرادة الجماعة كلها هي سيادة نفسها، فلا يمكنها أن تخضع لأي طرف آخر. وبما أن صاحب السيادة هو الشعب فلا يمكنه أيضاً أن يتمثل إلا بشخصه. وهذا يعني أنه لا يستطيع التنازل عن إرادته العامة لأي كان. والشعب عندما يتنازل عن إرادته العامة لطرف ما يكون قد حكم على نفسه بالتفكك والفناء كشعب وكيان. لا يمكن للسيادة أن تكون ممثلة بأحد أو أن تناب. فإما أن تكون السيادة نفسها أو لا تكون. إذن لا يمكن لنواب الشعب أن يمثلوه، فهم ليسوا ممثلين له، بل مندوبين عنه. ولهذا فبالرغم من إعطائهم السلطة من قبل الشعب، لا يمكنهم إتخاذ قرارات نهائية يرفضها الشعب. وكل قانون لم يوافق عليه الشعب بنفسه هو لاغ و ليس بقانون.

٢ . غير قابلة للتقسيم: (ص، ١٧٣)

إن السيادة غير قابلة للتجزئة أو الإنقسام. فالإرادة إما أن تكون عامة أو لا تكون. إن تقسيم السيادة ليس سوى قضاء عليها. وليس تقسيمها الى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة تنفيذية كما عند مونتسكيو سوى قضاء عليها أيضاً.

٣ . لا تخطيء: (ص، ١٧٤)

¹¹ Chevalier, Op. Cit., pp. 114-117.

الإرادة العامة لا يمكن لها أن تخطيء. إنها دائماً على صواب، وتسعى نحو المصلحة العامة. فصاحب السيادة المتمثل بجميع أفراد الشعب المكونين له لا يمكن أن تكون له مصلحة متناقضة مع مصلحتهم، ولا يمكن أن يسعى لإلحاق الأذى بأعضائه. بل أن كل عمل من أعماله، التي هي أيضاً من أعمال الإرادة العامة، يقع على الأفراد ويلزمهم على قدم المساواة.

ومع ذلك، فإذا كانت الإرادة العامة لا تنزع إلا للمصلحة العامة فلا يعني ذلك أن قرارات الشعب تكون دائماً على صواب. فالشعب بالرغم من أنه يسعى دائماً للخير فإنه غالباً ما يخدع، ولا يعود يعرف أين يكمن الخير. والسبب في انخداع الشعب يعود لبعض الإيرادات الخاصة الباطلة التي تحول دون تكوين إرادة عامة صائبة. وللقضاء على تأثير الإيرادات الخاصة على الإرادة العامة يقترح روسو تطبيق الإقتراع العام والواسع والكفيل بتكوين إرادة عامة حقة وصادقة. حيث يستطيع كل فرد مشترك في الإقتراع أن يختار ما يريد بصفته الفردية المحضة، مما يؤدي إلى استبعاد تدخلات المجتمعات الجزئية كالجمعيات والأحزاب والنقابات في الإرادة العامة والتأثير عليها. ذلك لأن تلك المجتمعات الجزئية لا تقوم إلا على حساب المجتمع السياسي أو الجسم السياسي الناشئ عن العقد.

٤ . مطلقة:

إذا لم يكن الجسم السياسي سوى شخص معنوي مكوّن من إتحاد أعضائه، وإذا لم يكن له من اهتمامات سوى العمل على الحفاظ على بقائه الخاص، فإنه يتوجب أن تكون له سلطة شاملة وملزمة لتحريك كل جزء وإعداداته بالشكل الأمثل ليتلاءم مع الكل. وبما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، فإن العقد الإجتماعي يمنح الجسم السياسي سلطة مطلقة على جميع أعضائه أيضاً. وهذه السلطة التي تمسك بها الإرادة العامة هي نفسها السيادة.

مطلقة، لا تخطيء، لا تقبل الإنقسام، وغير قابلة للتصرف، بهذه الصفات الأربعة أراد روسو كما يرى جان جاك شيفالبييه أن يقيم صرح سيادة لا خطر منها على المحكومين، ومع ذلك فهي سيادة لا تقل هبة وجلالاً عن سيادة رجل واحد، كما هي عند بودان وهوبس. سيادة الشعب، سيادة مجردة تماماً، حلت محل سيادة الشخص مثل لويس الرابع عشر، المغتصبة من سيادة الله.

٥ . الحكومة ونظام الحكم الأمثل^{١٢} : (ص، ١٨٠ . ١٨٣)

إن السلطة ذات السيادة والمتمثلة بالإرادة العامة هي واحدة لا تتجزأ. يحدّد روسو أن السلطة ذات السيادة هي التي تتخذ القرارات ذات الطابع العام، أي القوانين. هذه القوانين تحتاج إلى قوة عامة لتنفيذها. هنا

¹² Chevalier, Op. Cit., pp. 121-128.

يرى روسو أن السلطة التي ينبغي عليها تنفيذ القوانين هي السلطة التنفيذية أي الحكومة التي يجب أن تبقى بتصرف السلطة ذات السيادة أي السلطة التشريعية. فالسلطة التنفيذية ليست سلطة ذات سيادة، بل أداة تنفيذية بيد صاحب السيادة لتنفيذ مشيئته، وتنفيذ القوانين والحفاظ على الحريات المدنية والسياسية... (والشخص المكلف بهذه الوظيفة يسمّى والياً أو ملكاً .

أما كيف تنشأ الحكومة في المجتمع السياسي؟ فالتأكيد، لم تنشأ الحكومة بموجب عقد يتم بين الشعب والمكلف بمهامها، ذلك أنه من غير المعقول برأي روسو أن نتصور عقداً يتعهد بموجبه أحد الطرفين بأن يأمر والثاني بأن ينصاع. ففي المجتمع السياسي لا يوجد سوى عقد واحد وهو العقد المنشئ للدولة. والفعل الوحيد الذي من شأنه أن ينشئ الحكومة هو القانون الصادر عن الإرادة العامة. وبالتالي، يكون ممثلو الحكومة من قادة ورؤساء عبارة عن موظفين لدى الشعب. وتقوم وظيفتهم على أساس خضوعهم للواجبات التي يفرضها عليهم الشعب. ويمكن للشعب توليتهم وعزلهم متى شاء، وإنه ليس من شأنهم التعاقد ولكن الطاعة، وإنهم، بممارستهم للوظائف، التي تعهد فيها الدولة إليهم، إنما يقومون بواجبهم كمواطنين، دون أن يكون لهم الحق بالمنازعة في الشروط.

أما في ما يتعلق بأشكال الحكم، فإنها تبقى بنظر روسو عبارة عن أشكال تنظيمية للسلطة التنفيذية. فمهما اختلفت أشكال الحكم، تبقى السلطة ذات السيادة كامنة في الشعب. وهذا الأخير قد يعهد بالسلطة التنفيذية إما الى الجزء الأكبر منه وهنا يكون الحكم ديموقراطياً، وإما الى عدد صغير من الأشخاص، وهنا يكون الحكم أرستقراطياً، وإما الى شخص واحد يستمد جميع الحكام الآخرين سلطتهم منه، وهذا الشكل الأخير هو الحكم الملكي.